

بتكررها العالم وقابله هذا الولد له الوصل ولا يمتد السور لجان ظاهريه
استراكتها فيه ولو وصل ولا يوم السوا لا يوم تمتد السور عليها على السور
وعلى جملتها فان قلت **فلا مثل ولجل واحد من ابويها السور والى**
قابلة في ذكر الامور والامه الا يزال منها قلت **لان لا يزال والوصل**
بعد الاجال تاكيدا وشك من كانه في اجمع من المفسر والمفسر
والسور منها وحده لا يوم والولد المتوسط بينهما لبيان وقري للبين
وتغير بينه السور بالتحريف وكذلك الثلث والرابع والفرع والولد
يعم على الذكر والابن ويختلف حكم الاب في ذلك فان كان ذكره المقتصر بالاب
على السور فان كان ابني عصب مخرج اعطى السور فان قلت **قلت**
بين حكم الامور في الارث مع الولد مع حكمها مع عودها وهلاقل فان لم يكن
له ولد فلامه الثلث والى قابله في قوله وورثه ابواه **قلت** معناه
فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث ما ترك كما قيل والحد منها السور
فما ترك لانه اذا ورثه ابواه مع احد الوصي كان لامة ثلث ما عني بعد اخرج
نصيب الزوج لانه ما ترك الا عذار عانس والمعنى ان الامور اذا
خلصت تقاسمها الميراث للذكر مثل حظ الانثى فان قلت **فما العلة**
في ان كان لها ثلث ما عني دون ثلث المال قلت **فيه وجهان احدهما**
ان الزوج انما يوصى بما يسهل له بحق العقد لا الزايمه فاشبهه الوصيه في سهم
ما ورثه والثاني ان الاب اولى في الارث من الامه بل لانه بصفت
عليها اذا خلصا ويكون صلح فرض وعصبه وحاسم من الامر فيلوضف
لها الثلث لولا ان يلاحظ نصيبه عن نصيبها الا ان المرأة لو تركت زوجا
وامور فكان للزوج النصف والام الثلث والباقي للاب كما رت الامهين
والاب ستمها واكثر فيلحق حكم الابن لان يكون الابن مثل حظ الذكر فان
كان له اخوه فلامه السور الاخرة بحجوب الام عن الثلث وان كان لا يرثون

مع الاب

مع الاب فيكون لها السور وللاب خمسة الاشراف ويستوي ستة
الحق الاثنان فصاعدا الا عند ابن عباس وعنه اهم اخرون من السور الذي
يجوز عنه الام فان قلت **مكف صح ان يتناول الاخرة الاخرى يجمع**
خلاف الثلث قلت **الاخرة تعد مع اجمعها المطلقة بعتركته واليشه**
لا تثلث والربع في اعادة الكنيه وهذا موضع الخلاف على المخرج المطلق ذلك
بالاخيرة عليه وقري فلامه كسرت الحسنه انا على الجرة الا انها لا تحس في قوله
وجعلنا ابن مريم قامة بيننا وبينكم فجاءتكم بغيا فقتله الملائكة
كلها الا ماله وطعامه فان قلت **هذه الاوصياء بعد وصيه يوصي بها وقري يوصي**
بالتحريف والسور يوصي بها على الكتاب للقول بتحقيق فان قلت **فما**
معنى او قلت **معناها الا باجاة وان كان احدها او كلاهما قد علم من قبله**
كقولك جالس الجلس وان يتغير فان قلت **قدت الوصيه على الذكر**
والدين مقدم عليهما في المشرعية قلت **لما كانت الوصيه مشبهه للبر**
في كونها ما اخذ من غير عرض كان اخرجها تماما مثل حق الوصيه وسعاطم ولا يثبت
انفسهم بها فكان اداؤها مظنه للتعريف بخلاف الدين فان نفوسهم مطبونه
لا ادايه فلذلك قدمت على الدين فعلى وحريها والمترعة الى اخرجها من الدين
فلذلك حكي بكلمه او للستور بهما في الوجوب ثم اكد ذلك ورغبت فيه بقوله
اباؤكم وانا وكم اى لا يورثون من ائمتكم من اباؤكم وانا وكم الذين يورثون
امن اوصي منهم او من لم يوصى يعني ان من اوصى ببعض ما لم يوصى بغيره لثواب
الاخرة باصا وصيه فهو اقرب لكم نفعا واخصر جدوكم من ترك الوصيه
فوق علم من الدين وجعل ثواب الاخرة اقرب واخصر من عرض الدنيا
فانما اجمعها الاشراف عن الدنيا وان كان ما جاز في الصورة الا انه
فان يهوى في الحقيقه الاصل الاصل وطاب الاخرة فان كان اهل الامة
ما يهوى في الحقيقه الاقرب الا ما قيل ان الاشراف كان ارفع درجة

Copyrighted by King Fahd University